

مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به

The concept of criminal behavior and methods of support for it

معنصر مسعودة*1

¹ جامعة وهران 02 (الجزائر)، mansersouad19@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/03/09

تاريخ الإرسال: 2020/08/21

ملخص

تعتبر الجريمة ظاهرة نسبية يختلف مفهومها من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر داخل المجتمع الواحد، إذ أن لكل مجتمع معايير وأحكامه وقيمه ولكل مجتمع عاداته وتقاليده، وظروفه الاقتصادية والسياسية والتربوية التي على أساسها تحدد تلك المعايير والقيم. ولما كانت معاني الجريمة متنوعة ومظاهرها متعددة، بالإضافة إلى كثرة خلفيات المجرمين والمنحرفين واختلاف معالم الشخصية المجرمة من فرد لآخر اختلافا كبيرا، مما أدى إلى تنوع المفاهيم التي تطلق على ظاهرة السلوك الإجرامي وإلى اختلاف مواقف الناس إزاء بعض الظواهر الإجرامية فضلا عن اختلاف رؤى العلماء والباحثين على تنوع تخصصاتهم من نفسية واجتماعية وقانونية. وقد اهتم الكثير من علماء النفس على اختلاف اتجاهاتهم بتفسير السلوك الإجرامي، ونتج عن ذلك كثير من النظريات النفسية المفسرة له، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى دراسة موضوع السلوك الإجرامي من خلال عرض بعض الاتجاهات النفسية الأساسية المفسرة له.

الكلمات المفتاحية:

النظريات النفسية؛ السلوك الإجرامي؛ المجتمع؛ أساليب التكفل؛ الجريمة.

Abstract:

Crime is a relative phenomenon whose concept varies from society to place in the same society, as each society has its own standards, rules, values, customs and traditions, and its economic, political and educational circumstances on which these standards and values are determined. Since the meanings and manifestations of crime are multiple, in addition to the diversity of the backgrounds and features of the criminal character from one individual to another, which led to the diversity of concepts and attitudes that call criminal behavior and some criminal phenomena as well as the different visions of researchers on the diversity of their psychological, social and legal specialties. basic psychological explaining to him.

Keywords :

psychological theories; criminal behavior; society; methods of sponsorship; crime.

1- مقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحيانا، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلا لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني.

عندما نتحدث على السلوك الإجرامي وما يمثله من تعقيد في جذوره ومن تباين في تجلياته بشكل غير مستقر فنحن غير ملزمين بنظريات علم الإجرام التي لا حصر لها وإنما غرضنا أن نربط السلوك الإجرامي ببعض النظريات العلمية التي تراعي العوامل الداخلية للمجرم، وإذا كان السلوك الإجرامي يمثل صراعا نفسيا اجتماعيا بل وحتى بيولوجيا أو عضويا لصاحبه فالوصول إلى استجلاء هذه العوامل المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها يصبح أمرا صعبا، هذه الطبيعة المركبة للسلوك الإجرامي يجعلنا نركز على جذور السلوك الإجرامي على ضوء النظريات العلمية التي تساعد بحكم دقتها على الاقتراب من فهم السلوك الإجرامي وبالتالي رسم طرق الوقاية منه .

الفكر الإنساني كان دائما يطرح السؤال التالي ما هي الجريمة ولماذا نجرم؟ والحقيقة أنه لا توجد معادلة واحدة تفسر السلوك الإجرامي، بل تتعاضد عدة علوم إنسانية وتتدخل لتفسير الظاهرة، منتهجة في سبيل ذلك الكثير من التحاليل البيولوجية الأنثروبولوجية والاجتماعية والعقلية والنفسية .

وتعتبر ظاهرة الإجرام من أكثر المشكلات الاجتماعية تعقيدا وتشابكا، فبالرغم من حداثة الاهتمام بدراساتها دراسة علمية، إلا أن الباحث المختص يجد نفسه أمام فيض من الدراسات والنظريات التفسيرية التي تتشعب وتتعارض كما قد تتفق في بعض الأحيان. هذا لأن الفعل الإجرامي ظاهرة تهم كل من علماء الاجتماع والقانون وعلماء النفس والمربين ويدخل ضمن اختصاص كل منهم لذلك حاول كل منهم أن يفسرها انطلاقا من أطره النظرية وطرقه في البحث فتعددت بذلك النظريات والاتجاهات مع ما تتميز به ظاهرة الإجرام من خصوصيات.

في تقرير لخلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني لسنة(2012) عن مختلف الجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري. نلاحظ بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا المسجلة خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2012) فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الممتلكات التي تمثل نسبة تقارب 50% من مجموع الجرائم المتعلقة بجرائم الحق العام، كما نلاحظ أيضا أن جريمة السرقة وحدها تمثل نسبة تفوق 80% من مجموع الجرائم، أما بالنسبة للاعتداء على الممتلكات والأشخاص والتي تضم كل من (جرائم السرقة بجميع أنواعها وجرائم أخرى مثل التخريب، الخطف، القتل، الاغتصاب، الحرق، الابتزاز والتدنيس) وتبين أيضا المعطيات الإحصائية أن من بين أكثر الجرائم انتشارا في المجتمع الجزائري نجد السرقة بالخطف ثم تليها السرقة بتوفر الظرف المشدد (أي السرقة باستعمال السلاح أو السرقة تحت تأثير مواد مخدرة أو السرقة أثناء الليل). حيث تم تسجيل (245861) قضية مختلفة ممتدة بين (2009-2012). وقد أكدت التحقيقات أن من أهم الأسباب المؤدية بالدرجة الأولى إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم هي المشاجرة ثم تليها المشاكل العائلية. (خضير، 2012)

لهذا فان الباحثة سوف تقتصر على معالجة نموذج واحد من مختلف النظريات والمقاربات التي فسرت الجريمة، ألا وهي المقاربة النفسية والتي تهدف من خلالها دراسة الجريمة من منظور نفسي بحث من خلال تسليط الضوء على يعتبر السلوك الإجرامي من أخطر السلوكيات التي تهدد المجتمعات في أمنها واستقرارها، فهو يتضمن

تهديدات للأخلاق والقيم والتقاليد والأمان الاجتماعي. ونظرا للأثار الوخيمة والخطيرة التي تنجم عن السلوك الإجرامي، فقد أصبح محل اهتمام خاص من قبل العديد من الأكاديميين السيكلوجيين والاجتماعيين والسياسيين ورجال القانون والأمن، حيث توجهت جهودهم نحو دراسة الظاهرة الإجرامية بالأساليب العلمية الموضوعية بغية تحديد مفهوما عواملها وأبعادها الرئيسية، فضلا عن وضع الأساليب والعلاجية للتكفل بها.

2- مفهوم الجريمة وتعريفاتها:

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي. إن أي سلوك إنساني أو تصرف ناتج عن منشأ نفسي أو مادي أو عاطفي يعاكس الأخلاق أو الأعراف أو يعاكس التقاليد أو القيم أو يعاكس القوانين أو الشرائع أو المعتقدات يعتبر جريمة. فالجريمة هي سلوك انحرافي وجنوح طارئ لارتكاب عمل ممنوع ارتكابه.

• التعريف اللغوي للجريمة:

فمن الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، وهو الجريمة، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم، أما في اللغة الانجليزية فتدل كلمة (crime) على الجريمة وأصلها (crimen) وهي كلمة لاتينية اشتقت من (cernere) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشذوذ عن السلوك العادي، أما المجرم فهو شذ عن السلوك العادي.

• الجريمة بمفهومها الأخلاقي:

هي كل فعل يتعارض مع السلوك الطبيعي للأخلاق فهذا السلوك الطبيعي مثار للجدل من حيث أوامره ونواهيه وصلته بالتشريع الوضعي، والحقيقة ليس كل انتهاك لمبادئ الأخلاق يعتبر جريمة وليست كل الجرائم متناقضة بالضرورة مع المبادئ الأخلاقية.

• تعريف الجريمة من المنظور القانوني:

تعرف الجريمة من الناحية القانونية بأنها "كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المجرمة، ومقدار عقوباتها.

وتعد أيضا الفعل المخالف لنص القانون الجزائي المشروع من قبل للمجتمع، والذي يتطلب بالضرورة النص على عقوبة مقرر ومحددة، أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة ضد المرتكب للفعل دون سواه من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام. (التويجري، 2001)

وينظر للجريمة بالمفهوم القانون الجزائي "هو كون هذا الفعل غير مشروع أي يحرمه قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، فالاعتداء على الحياة فعل غير مشروع لأن قانون العقوبات يحرمه المواد 245- إلى 263 من قانون العقوبات الجزائي، كما يشترط أن يقرر القانون عقوبة أو تدبيرا لهذا الفعل غير المشروع (مادة 1 من قانون العقوبات الجزائي)". (خضير ، 2012)

•تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي:

تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها: "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة"، وهذا التعريف تبناه أخصائيو الأنثروبولوجيا في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب. وعلى هذا فإن عناصر أو أركان الجريمة من هذا المنظور هي:

- قيمة تقديرها وتؤمن بها جماعة من الناس
- صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها، وبالتالي يصبحون مصدر قلق وخطر على الجماعة.
- موقف عدواني نحو الضغط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرّون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرّونه.

•تعريف الجريمة من المنظور النفسي:

إن فهم الجريمة من وجهة النظر السيكولوجية كان من خلال التقدم الذي أحرزه علم النفس وخصوصا . الخطوات التي خطتها مدرسة التحليل النفسي وتقنيات أبحاثها، فكانت هناك دراسات رائدة مركزة على الشعور واللاشعور والكبت الناتج عن وجود صراع نفسي، وقد اعتبرت الجريمة تعبيرا عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا.

ويعرف "sillamy" الجريمة بأنها: "مخالفة خطيرة للقانون المدني أو الأخلاقي وحسبه الجريمة نوعان: مرضية وغير مرضية فأما الجريمة المرضية فقليلة الانتشار نسبيا وهي تظهر عند المصابين بالصرع في مرحلة الخلط العقلي التي تتبع النوبة الصرعية حيث بعد النوبة تفقد الذاكرة والوعي فيقوم بأفعال إجرامية خارج إرادته ولا يتذكر أي شيء من تلك الأفعال، القتل غير المتوقع أو الفجائي الذي يقتربه الفصاميون وكذا الهذيانيون الذين يتوصلون عن طريق استقراءات خاطئة إلى جعل الآخرين مسئولين عن ألامهم وأحزانهم فيقتربون الجريمة لأنها في أعينهم فعل عادل أما الصنف الثاني من الجرائم فيظهر عند الأشخاص لا هم عصبيين ولا مرضى عقليين، لكنهم اختاروا أفعالهم هذه للانعزال عن المجتمع". كما تعرف الجريمة من منظور نفسي بأنها: "تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج، وهي غير مقبولة اجتماعيا". (جميلة ووديعة ، 2014)

•التعريف الاصطلاحي للجريمة:

هي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه أو شخصه، إنها بهذا المعنى تعتبر ظاهرة اجتماعية . لا يخلو منها مجتمع، فحيث توجد حياة اجتماعية توجد جريمة.

كما تعرف أيضا بأنها كل فعل مباين للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد الاجتماعي، أو هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي، أو هي ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الأفراد لها، وتثير استمزازهم منها لأنها غالبا ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعراقها.

كما تعرف أيضا بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، إذن فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه. (التوجيهي، 2001، ص30)

1-2- أركان الجريمة: وللجريمة ثلاثة أركان أساسية، وهي :

أ/ الركن القانوني : وهو القواعد القانونية التي تحدد طبيعة الجريمة، وطبيعة العقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجريمة .

ب/ الركن المادي : وهو ما يترتب على السلوك الإجرامي من اعتداء على حقوق الآخرين، ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية: أ/ الفعل: وهو السلوك الإجرامي، ب/ النتيجة: وهي كل ما يترتب على السلوك الإجرامي من ضرر، ج/ العلاقة السببية: وهي الرابط بين السلوك الإجرامي وما يترتب عليه من ضرر.

ج/ الركن المعنوي: هو صدور السلوك الإجرامي عن إرادة الفرد.

2-2- أنواع الجرائم: تقسم الجرائم إلى أنواع متعددة طبقا لمعايير متعددة :

أ/ معيار مدى خطورة الجريمة : تقسم الجريمة طبقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: أ/ الجنائية: وهي أكثر هذه الأنواع خطورة، وعقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الإعدام، ب/ الجنحة: وهي أقل خطورة من النوع السابق، وعقوبتها السجن لثلاث سنوات كحد أقصى أو دفع غرامة، ج/ المخالفة: وهي أقل هذه الأنواع خطورة أبسط، وعقوبتها السجن من يوم واحد إلى عشرة، أو غرامة مالية.

ب/ معيار طبيعة الجريمة: تقسم الجريمة طبقا لهذا المعيار إلى: أ/ جرائم سياسية. ب/ جرائم اقتصادية. ج/ جرائم اجتماعية. د/ جرائم جنسية.

ج/ معيار صورة الفعل : تقسم الجريمة طبقا لهذا المعيار إلى : أ/ الجريمة الإيجابية: وتكون على صورته فعل يمنع القانون كجرائم القتل والسرقة... ب/ الجريمة السلبية: وتكون على صورة الامتناع عن القيام بفعل يأمر به القانون، كالامتناع عن الشهادة. ج/ الجريمة الآنية: وهي الجريمة التي تتم بنفس وقت ارتكاب الجريمة؛ كالقتل الذي يُفرض لإزهاق الروح بنفس وقت الجريمة، د/ الجريمة المستمرة: وهي جريمة يطول زمن ارتكابها كجرائم الاختطاف، هـ/ الجريمة المتعاقبة: وهي الجريمة التي يستمر المجرم بارتكابها كالنصب والاحتيال المتكرر. (عبد الحسين، 2005، ص51-49)

3-2-تعريف المجرم Criminal:.

المجرم: هو كل شخص يفعل أو يمتنع عن فعل ما ويتعارض فعل أو امتناعه مع قيم والمصالح الاجتماعية، . ويصدر حكماً بإدانته حسب القوانين المعمول بها في مجتمعه. وهو كل إنسان وصل إلى درجة البلوغ القانونية 18-21 ويتمتع بالإرادة وحرية الاختيار، ينتهك أحد قواعد القانون مع سبق الإصرار، ويشمل ذلك كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية، ويترتب على ذلك عقابه وإيداعه بالسجن بناءً على حكم قضائي. أو قاصراً ويودع في مؤسسة عقابية "إصلاحية" بناءً على حكم قضائي خاص بالأحداث، ويختلف الحدث الجانح عن الحدث المجرم. .

• من 7-12 يودع في مؤسسة إيوائية للتعليم وتعديل السلوك.

• من 13-17 يودع في مؤسسة إصلاحية عقابية \عمل+تعديل سلوك

• من 18-21 يودع في معسكرات عقابية بعيدة عن الأهل حيث يؤدي مدة عقوبته بالعمل الشاق.
(التويجري، 2001، ص 41)

3- السلوك الإجرامي "Criminal Behavior" :

إن السلوك الإجرامي سلوك غير سوي صادر عن شخصية مضطربة نفسياً ، وهذا المعنى فإن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وتكوينها الأساسي عن شخصية المريض النفسي، فهو يرى أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبيراً عن صراعات نفسية تدفع بصاحبها إلى الجريمة .

ويعرفه "مصطفى فهمي" بأنه سلوك مضاد للمجتمع ويشمل التمرد والتخريب والإشاعات والعصيان، وكذلك الغش والتزوير والنصب والاختلاس والرشوة، القتل، ويطلق عليها المظاهر السلوكية الاجتماعية .

ويعرفه "بوزاوبنايل" بأنه (مرتكب الفعل المجرم)... أما المجرم في نظر القانون هو الشخص الذي يرتكب جريمة بمفهومها القانوني وإصدار القضاء حكماً بإدانته وأصبح هذا الحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه أما المجرم في علم الأجرام فيرى العلماء المختصين بهذا العلم إن التعريف القانوني للمجرم لا يفي بالغرض المنشود من وراء دراستهم وهم يضيفون لهذه الدراسة أيضاً المتهمين في مرحلة المحاكمة والمقبوض عليهم في مرحلة التحقيق، ويتوسع بعض علماء الأجرام في المجرم ويخضعون لأبحاثهم المجرم الحقيقي وهو المجرم الذي اقترف جريمة سواء .
أكان في السجن أم خارجه. (الشعير، 2008، ص 51-52)

3-1- العوامل المؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي :

3-1-1- العوامل الوراثية التكوينية:

ويقصد بها العوامل التي يولد بها الفرد والتي تتكون لديه في مطلع طفولته، نتيجة لتربية معينة ومنها التدليل الزائد أو العقاب الشديد الذي يؤدي إلى تلف في الدماغ أو الجهاز العصبي اضطرابات الغدد والنقص العقلي ، الشدة والضعف في الدوافع الغريزية ، دوافع العدوان ، مواقف الإحباط. للوراثة أثر كبير في خلق سلوك إجرامي وذلك عن طريق الدم للوالدين المدمنين أو أحدهما، أو عن طريق القدوة.

3-1-2- العوامل الاجتماعية:

كثير من الدراسات في علم النفس الاجتماعي قامت بدراسة شخصية الإنسان من حيث إنه مخلوق اجتماعي وتتابع عملية اندماج في المجتمع وتنشئته الاجتماعية منذ الولادة وبث روح الجماعة فيه. وإذا نبذ الفرد من المجتمع أو من جماعة الأصدقاء فإنه لا يشعر بالانتماء لهذه الجماعة ولذلك فهو يقوم بعمليات إجرامية. فقدان للوالدين أو أحدهما، فقدان الزوجة، الخطيئة، الحبيبة، أو قضايا الغيرة، زواج الأم للمرة الثانية، كذلك زواج الأب للمرة الثانية.

3-1-3- العوامل الاقتصادية:

ومنها انخفاض المستوى المعيشي وغلاء السلع الضرورية خاصة إذا كان الفرد يعول أسرة ولا يجد ما يكفيه ومقارنة بعض الأفراد أنفسهم بالآخرين من المترفين. والرفاهية المفرطة وعدم تحمل بعض المسئوليات التي تشعره بقيمته في المجتمع والبطالة وما يترتب عليها.

3-1-4- العوامل البيئية:

ازدحام المناطق الفقيرة بالسكان والمناطق المأهولة بالمجرمين وتغيير المناخ من فصل إلى آخر قد يسبب تغيير في هرمون الفرد فيرتكب الجرائم.

2-3- خصائص السلوك الإجرامي:

- يرى "تيرمان هل T.Hall" أنه للحكم على السلوك بأنه إجرامي لابد توافر الخصائص التالية:
- الضرر: وهو الضرر الفردي والجماعي والاجتماعي، وهو الركن المادي للجريمة فلا يؤخذ بالنية في الجريمة وإنما بالواقعة وتوفر الأدلة وحدوث الضرر للمجني عليه.
 - يجب أن يرد نص في تجريم هذا السلوك أو وضع عقوبة معينة لهذا السلوك سواء كان مدنياً أو شرعياً.
 - توافر عناصر الجريمة الجنائية التي تثبت وقوع الضرر وان هناك "جاني، مجني عليه وجريمة".
 - توافر القصد الجنائي: ونعني به أن الجاني يكون على وعي تام أثناء ارتكابه الجريمة ويعلن مسؤوليته عنها ولا يعتبر الجريمة بالإكراه أو تحت ضغط ومنوم مغنطيسياً. (الشعير، 2008، ص ص 52- 58)

4- النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:

يشير مسمى النظريات النفسية إلى مجموعة متعددة من المناحي والمفاهيم النظرية التي تشترك جميعها في اعتقاد أساسي مؤداه أن السلوك الإجرامي محصلة أو نتاج لبعض خصال الشخصية الفريدة، أو خصال الشخصية التي توجد لديه بدرجة خاصة أو مميزة له، ومع ذلك توجد فيما بينها فروق واضحة في توجهاتها النظرية والواقعية.

- الافتراضات التي تقوم عليها النظريات النفسية:

- تحتل التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية وبالذات في علم الجريمة، . وتشترك النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات وهي كما يلي:
- يعتبر الفرد هو وحدة التحليل الأولية
- تعتبر الشخصية الجزء الرئيسي للدافعية للشخص، فالشخصية هي موئل النزاعات والدوافع
- الجريمة هي نتيجة لسلوك شرطي غير مناسب، أو نتيجة لعمليات عقلية مضطربة أو غير مناسبة في الشخصية
- العمليات العقلية غير الطبيعية نتيجة لأسباب متعددة غالباً ما تحدث في الطفولة المبكرة وتشتمل أي الأسباب التالية: العقل المريض- أو التعلم غير المناسب- أو الاشتراط غير المناسب.

1-4-نظرية المراحل النفسية للجريمة:

تظهر واقعية "دي كريف" في شرح الجريمة من وجهة نظر نفسية انه حاول أن يكشف عن الجريمة داخل جسم وعقل المجرم، لان المجرم، في نظره، هو إنسان لا يختلف عن غيره من الأسوياء إلا فيما يعانیه من أمراض عضوية وبالأخص الأمراض النفسية. والإجرام المرتكب من طرفه ما هو إلا تعبير عن كل الأمراض التي يعانون منها والتي تفقدتهم قدرتهم على التكيف داخل المجتمع. وقد حاول "دي كريف" أن يقترب أكثر من المجرم وذلك بالوقوف على المراحل التي يقطعها المشروع الإجرامي عند المجرم الذي يعيش معاناة أو تمزقاً داخلياً إلى أن يقرر ارتكاب الجريمة ، ولذلك فهو يعتبر أن المجرم يعيش حالة شعورية متدرجة تنتهي بارتكاب الجريمة. فيشعر في المرحلة الأولى بانحصاره في ذاته كما أن تركيزه على ذاته يوحي له نوعاً من الاستنكار الاجتماعي وان المجتمع غير محق فيما يفرضه من قيم وانه يعاني من الظلم بسبب المجتمع. ومنهج عن هذا الظلم إقرار غير حاسم للفكرة الإجرامية وأما المرحلة الثانية في طريق الجريمة وهو العقاب الذي يتوعد به القانون فيتخطاها صاحب الشخصية الإجرامية باستخفافه بفكرة العقاب وما ينتج عنها من حرمان وآلام ووعيد بالزجر، وذلك لاهتزازة وسرعة

انسياقه، فينتج بذلك عن هذه الوضعية إقرار حاسم لارتكاب الجريمة. إلا أنه بعد الإقرار الحاسم للفكرة الإجرامية يشعر المجرم بصعوبات مختلفة لتنفيذ الجريمة، لكنه يتخطى هذه الصعوبات نظراً لوجود النزعة الإجرامية للتعدي التي تخلق لديه أزمة نفسية خطيرة يمكن للمجرم الخلاص منها إلا بالإقدام على الجريمة وذلك حينما يعيش تصعباً نتيجة لهذه الأزمة النفسية التي سرعان ما تجعله قادراً على تنفيذ الجريمة للقضاء على هذه الأزمة النفسية فيرتاح ولا يعبأ بالعقاب الذي ينتظره (خضير، 2012، ص 161).

2-4-نظرية التحليل النفسي (psycho-analysis):

مدرسة التحليل النفسي هي المدرسة التي نشأت تحت تأثير أعمال وأبحاث كل من سيغموند فرويد (1856-1939)، والفرد أدلر (1870-1937)، لكن فرويد كان تأثيره أكثر وضوحاً وغازة، ولهذا سميت "مدرسة التحليل النفسي" أيضاً بـ "النظرية الفرويدية".

وبدأ فرويد بالتأكيد على اللاشعور، وعلى ما أسماه بالدوافع اللاشعورية (القوية) وتأثيرها في سلوك الإنسان، وعلى أهمية مرحلة الطفولة المبكرة لدى الأفراد، وعلى الاضطرابات العاطفية والوجدانية عند الفرد، وعلاقتها بتفسير السلوك الإنساني، السوي منه والمريض على حد سواء. ولكنه ركز على مفعول امتدادات الاضطرابات اللاشعورية وتشعباتها في بروز أو ظهور الشخصية المرضية (نفسياً)، أو بروز و ظهور السلوك غير الودي، أو الشاذ أو الإجرامي.

فمن منطلق التركيز على مرحلة الطفولة المبكرة في تشكيل الشخصية الفرويدية، يرى فرويد في اللاشعور والكبت والحرمان، وعقدة الذنب وعقدة أوديب، وعقدة الكترا، والشعور بالنقص، أحد مظاهر الاضطرابات النفسية التي تؤثر في سلوك الإنسان، وحاول بواسطتها تفسير بعض السلوكيات والانحرافات والاختلالات العصبية والمرضية، بغض النظر عن الوضع المحيط والاجتماعي وبغض النظر عن تأثيرات المحيط الإجرامي (تأثير الثقافة الإجرامية).

• أقسام الشخصية عند سيغموند فرويد:

حسب فرويد، الشخصية تنطوي أساساً على ثلاثة عناصر أساسية متصارعة ومتناقضة وهي: "الهو": أو هي ID أي الدوافع القوية لدى الفرد التي تبحث عن إشباع بأيّة طريقة، أو هي النزعة الأنانية أو مجموع الرغبات الفردية بشكلها البدائي، وحب الذات واللذات والشهوات، غير المسيطر عليها، وهو ما يعني الذات في صورها البدائية، أو الدوافع الفطرية للفرد، أو أصول الدوافع والغرائز التي تتطلب إشباعاً فورياً وتمثل اللاشعور، أو العقل الباطن

الأنا العليا "SUPER EGO": وهي عبارة عن الصور المثالية والفضائل الأخلاقية التي نتعلمها في الصغر، أو التي تلقيناها العائلة للأطفال، وهي بمثابة الضمير الحي، والوازع المثالي. وتمثل "ما فوق الشعور" لدى الأفراد (النزعة العلوية لدى الفرد). وهنا يكون الضبط داخلياً وليس خارجياً.

الأنا "ego": وهي الذات في صورها العاقلة (العقل الظاهر) المسيطرة التي تكبح جماح "الأنا العليا" (التي تهدف إلى الإسراف في المثالية، والتعالي عن الملذات والشهوات، وتدفع إلى الزهد والمزيد من الأخلاق المثل العليا) من جهة،

والـ "هو/هي"، أو الرغبة في الملهذات والشهوات والنزعة الأنانية، وإشباع الرغبات الفردية بدون حدود أو قيود، من جهة أخرى. وتمثل "الأنا" الإدراك والوعي لدى الفرد.

وإذا عجزت "الأنا" عن تسيير وتقويم كل من الـ "هو/هي" و"الأنا العليا"، وقع الإنسان في صراع داخلي، حيث يؤدي هذا الصراع في النهاية إلى تغلب إحدهما على الأخرى. فإما أن تتغلب "الأنا العليا" ويتجه الفرد بذلك إلى الزهد والتعبد، أي الابتعاد عن الواقع بطريقة أو بأخرى (وهذا في حد ذاته يعتبر سلوكاً شاذاً)، وإما أن تسيطر على "هو/هي"، أي الذات المفرطة في الرغبات والملذات، وبذلك يتجه الفرد إشباع رغباته وشهواته وملذاته وبدون قيد أو حدود وبكل الطرق، ومنها الطرق الإجرامية. وهكذا يسلك الفرد سلوكيات غير سوية (ومنها السلوكيات الإجرامية)، كي يلبي كل ما تطلبه ذاته الأنانية.

إن عجز "الأنا" عن أداء دورها الرقابي، التوازني، قد يؤدي إلى ظهور السلوكيات الانحرافية في صور وأشكال ودرجات مختلفة، وذلك يرجع إلى الاستعدادات الفردية (تأثير لمبروزو هنا واضح)، وإلى المحيط الاجتماعي، أو قد يؤدي العجز عن التوفيق بين — "الهو/هي" و"الأنا العليا"، أي وجود "الأنا" غير المتكيفة في النفس البشرية، إلى الإحباط، ثم الإحباط الشديد، ومنه إلى السلوك العدواني أو الإجرامي حسب أصحاب النظرية.

• تفسير السلوك الإجرامي عند فرويد:

لقد أكد سيغموند فرويد من خلال نظريته في تفسير الجناح والانحراف أن الجريمة تعزى إلى اختلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في الهو والأنا، والأنا العليا من حيث بناء هذا الجهاز، وقوته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى. إلى جانب ما ينشأ في النفس من صراع ودوافع مكبوتة تؤدي إلى أساليب سلوكية لاشعورية شاذة للدفاع عن ذات الفرد. وهذا يؤدي إلى السلوك اللاسوي بمختلف صوره (السلوك الذهاني، أو السلوك العصبي، أو السلوك الإجرامي).

عندما يخفق الأنا في إشباع متطلبات الهو تنمو ميكانيزمات الدفاع، فتستعين بالتعويض والنكوص والإسقاط والكبت. وبذلك يلعب اللاشعور دوره في توجيه السلوك الإنساني. وعليه تكون مظاهر الانحراف عبارة عن حيلة دفاعية ضد القلق كمشكلة الهروب، أو بديلاً للاستمناء الذاتي كالسرقة، ويتمثل الصراع في وجود الذات (الأنا) محاطاً بثلاث قوى: أولها الدوافع الفطرية وحاجات الإنسان ورغباته، وهي تتطلب إشباعاً يستند إلى اللذة دون اعتبار لمقتضيات الواقع، وثانيها هو الضمير الخلقي الذي يفرض حوائل وموانع تحرم تحقيق تلك الدوافع والرغبات استناداً إلى القيم الخلقية والاجتماعية المتمخضة عن الدين أو الحياة في المجتمع. أما ثالث هذه القوى فهو متطلبات البيئة والوضع السائد. وهذا يؤدي إلى حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار النفسي. مما يؤدي بالتالي إلى أن تجد الأنا حلاً لها في السلوك غير السوي وبما في ذلك السلوك الإجرامي.

إن السلوك المنحرف من وجهة نظر التحليل النفسي هو سلوك لاشعوري هدفه التعويض أو الإبدال والتخلص من الصراع الذي يعانيه الفرد من جراء الصراع بين المكونات النفسية الثلاثة للشخصية من ناحية، ومطالب المجتمع وقواعده السلوكية من ناحية أخرى، فمحدودية قدرة الفرد على الكبت الدائم للدوافع (الهو) وغرائزها بصورة كافية يقوي احتمال أن يصبح الفرد منحرفاً حتى وإن أفلح في كبت دوافعه. ويقوي من ميل الفرد إلى الانحراف استجاباً للعقاب. إن نزعاته الغريزية تكون غير محببة ومحظورة ومستهجنة. فهو ينحرف لكي يعاقب تخفيفاً للـ شعور بالذنب.

وترى مدرسة التحليل النفسي أن الجانح يلجأ إلى العدوان دفاعاً عن قلقه وعدم اطمئنانه، فالإحباط يثير الشعور بالعدوان. ولكن الجانح يعرف أن التعبير عن هذا العدوان سيقابل بعدوان مضاد له، وهو هنا يرى أن خير وسيلة لضبط الخوف والقلق من العدوان المتوقع هي في البدء بهذا العدوان الذي يأخذ صوراً وأشكالاً عديدة. (سيد احمد وجابر، 2005، ص ص 30-33)

لا شك في أن هذه النظرية قد نهت الأذهان إلى جانب هام من جوانب الإنسان، ألا وهو الجانب النفسي، وركزت الأضواء عليه بما ينطوي على إضافة علمية غير مجحودة في ميدان الدراسة الإجرامية. بعد أن كان البحث قاصراً-بصفة رئيسية- على الجانب العضوي فحسب. إلا أن تفسير النظرية للسلوك الإجرامي لم يكن بمنأى عن كل خطأ. فليس صحيحاً من ناحية أولى أن ضعف الضمير أو الأنا العليا يقود دائماً إلى طريق الجريمة فمن الناس من يضعف صوت الضمير لديهم ومع ذلك لا يقدمون عليها. فضلاً عن أن انعدام أو ضعف الأنا لا يصلح تفسيراً للجرائم العاطفية التي كثيراً ما يحتل ضمير فاعلها مكانة عليا. ويقود منطق هذه النظرية. من ناحية ثانية إلى وجود تميز الشخص المجرم بالفضاضة وغلظة القلب ونبذ العواطف تماماً وهو ما لم تثبت الأبحاث صحته- إذ أثبتت عدم تمتع المجرم بقدر كبير من الذكاء وخضوعه للأوهام حتى بالنسبة لجرائم القتل حيث تبين أن المجرم يقدر على ارتكابها دون انفعال ظاهر.

4-3-نظرية لومبروزو:

فهو الأول الذي انتقل من دراستها نظرياً إلى دراستها علمياً فعلم الإجرام الحديث يدين لهذا العالم الإيطالي بالفضل الكبير لأنه أول من وضع الأسس العلمية في مجال دراسة الظاهرة الإجرامية ويعتبر حجر الزاوية لمعظم المذاهب البيولوجية التي عملت على إعطاء تفسير للسلوك الإجرامي وهي عصب الفلسفة الوضعية.

لقد درس لومبروزو الطب في عدد من الجامعات الإيطالية ثم عمل أستاذاً للطب الشرعي والعقلي في الجامعة وعمل طبيباً للأمراض العقلية في السجون الإيطالية وعمل سنوات في الجيش الإيطالي فكان بذلك تجربة كبيرة عن الجريمة والإنسان المجرم له عدة أعمال حول الجريمة وأسبابها، المرأة المجرمة، الدعارة، والفكرة الأساسية له هي أن هناك أشخاصاً يتميزون بمظاهر جسمانية وخلقية وملامح عضوية وسمات خلقية معينة ينقادون إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير عوامل وراثية ويقدمون على الجريمة بحكم تكوينهم البيولوجي، وأن سلوكهم الإجرامي يحكمه مبدأ الحتمية البيولوجية، وإذا كان البعض اعتبر الإنسان مخيراً فإن لومبروزو اعتبره غير مخير وإنما مسيراً وأنه يولد من بطن أمه مجرماً بسبب اختلالات وراثية وسمات خلقية شاذة ترجع إلى سمات الإنسان البدائي يتوارثها جيل عن جيل، هذه الاختلالات تبدو على شكل ملامح عضوية سماها سمات الارتداد فعندما نلاحظ أن شخصاً ما لديه سمات خلقية معينة شاذة نقول هذا مشروع مجرم قادم لا محالة وقد خلص لومبروزو إلى هذه النتائج انطلاقاً من دراسة ميدانية في السجون والجيش وخرج بمجموعة من الخلاصات، وتتمثل هذه السمات حسب لومبروزو في الخصائص الجسمانية التي إذا ما توفرت في إنسان ما يكون ختماً مجرماً.

لومبروزو يعتمد في نظريته على فرضيتين رئيسيتين استقاهما من علم الأجناس وعلم الأمراض العقلية، فالمجرم المطبوع بالولادة في نظره يخلق مجرماً نتيجة ردة أو نكسة عكسية وراثية فهو يتميز عن الإنسان العادي بأنه توقف نموه الطبيعي في رحم أمه وبقي في حالة بدائية تشبه حالة الإنسان المتوحش العاجز عن إدراك القوانين التي تنظم المجتمع، فهو يستجيب لغرائزه الحيوانية والفرضية الثانية أن إجرام المجرم يأتي نتيجة مرض

الصرع الذي يفقد المجرم الذاكرة ويجعله يرتكب أفعالا فظيعة ، وهو في كلا الحالتين مجرم بالوراثة مدفوع بحتمية بيولوجية. (عبده ، 1989، ص 16)

كان لومبروزو أول من نبه أذهان الباحثين في علم الإجرام إلى دراسة شخصية المجرم على أساس علمي سليم، ووضع لومبروزو نظرية التي ضمها في كتابه الشهير عن الرجل المجرم الذي أصدره في سنة 1876، ويرى لومبروزو أن المجرم يتميز عن غيره بصفات خاصة عضوية ونفسية، فمن الناحية العضوية لاحظ أن للمجرم ملامح خاصة تظهر في عدم انتظام جمجمته وكثافة الشعر في رأسه وجسمه وضيق في جبهته وضخامة فكية وطول أذنيه أو قصرهما وعدم انتظام أسنانه وفرطحة انفه وطول إطفافه، وقام لومبروزو أثناء عمله الطبي بتشريح جثة مجرم خطير، فتبين له وجود غور في آخر الجمجمة ومشابه لما وجدته في جماجم الحيوانات الدنيا، فاستخلص أن المجرم نوع شاذ من الناس يختلف عنهم في تكوينه ومن الناحية النفسية للمجرم يرى لومبروزو كثرة وجود الوشم الذي يرسمه المجرمون على أجسامهم وميز المجرمين صفات نفسية، أهمها ضعف إحساسهم بالألم وغلظة قلوبهم، وقلة شعورهم بالخجل وانتهى من دراساته إلى القول بأن المجرم شخص مغلوب على أمره، لأنه مجرم بالفطرة في نظره. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن هذه النظرية كان لها فضل السبق في دراسة جسم الإنسان من الناحيتين العضوية والنفسية بحثا في ثناياه عن عوامل السلوك الإجرامي، ومع ذلك، انتقدت هذه النظرية فقد قيل ان لومبروزو أسرف في تمييز المجرمين بصفات جسدية معينة. (بولمان ، 2008، ص 54)

وقد أجرى لومبروزو تجارب على حوالي 6000 مجرم وقارنها مع الإنسان العادي فحصل على نتائج أكدت صحة فرضياته وهي أن المجرم يختلف عن الإنسان العادي بحالات شاذة في شكل جمجمته تشكل انحطاطا في الجنس البشري وهبوطا نحو مستوى الحيوانية ، وهكذا يتميز المجرم بفقدان الشعور بالعطف والألم كما يظهر شعوره بالمليل الجنسي مبكرا وانعدام الرادع الأخلاقي هكذا يعتبر إجرامه لا مفر منه ونتيجة حتمية وقد أعطى أوصافا محددة لهذا المجرم ففي الاغتصاب الجنسي مثلا يتميز بالفك الضخم والجبهة الضيقة والأذنين المندفعتين بعيدا عن الرأس ووجنتين بارزتين وانخساف في الدماغ وتقارب بين العينين ، أما في جرائم السرقة فيتميز بكثافة وانخفاض الحاجبين وصغر العينين وتحركهما المستمر. (عبده ، 1989، ص 18)

هكذا خلص لومبروزو إلى مصطلح الإنسان المجرم المثلث بالجريمة والمطبوع على ارتكابها، لكن لومبروزو تراجع نسبيا عن فكرة المجرم بالفطرة بعد كثرة الانتقادات له وعوض الفكرة بالمجرم العاطفي والمجرم المختل عقليا، الشيء الذي يوحي أنه بدأ يؤمن بالمؤثرات النفسية والخارجية وتأثيرها على السلوك الإنساني وتحدث عن ذلك أواخر عمره.

لومبروزو هو أول من تقدم لدراسة شخصية المجرم بدل الجريمة حيث كانت جميع الدراسات السابقة تنصب على دراسة الجريمة دون ربطها بالشخصية الإجرامية للمجرم وقال أن الخطورة لا تكمن في الجريمة بل في شخصية المجرم ، أي التحول من دراسة الجريمة إلى دراسة المجرم ورغم أن أبحاثه لم تكن مرضية لكن يكفيه أنه كان السباق إلى إخضاع الدراسة الإجرامية للمنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة بعدما أخرجها من إطار الدراسة النظرية ، ثم أنه أنشأ علما جديدا حديثا يسمى بعلم الانطروبولوجيا أو علم طبائع المجرم ، وهو أول من وضع تصورا للمجرم حسب الخصائص البيولوجية والعضوية والنفسية.

4-4- نظرية التفكك الاجتماعي:

رائد هذه النظرية هو عالم الاجتماع الأمريكي "نورستن سيلين"، وصاحبها، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي الذي عايشه، ومن واقع المجتمعات التي واكبها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتیجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذه العلة أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي. تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية. (خلايفية، 2012، ص 172)

كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشئته نشأة ريفية تسودها القيم، والمثل العليا علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام، فهذا البعض يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تملية تربية الضمير من معاني سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، وقد حث رسول الله (ص) على إشاعة هذا الخير من خلال الربط بينه وبين الإيمان بقوله: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة.

4-5- نظرية العوامل الاقتصادية:

هناك من العلماء من اتجه (إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي).

ترى هذه النظرية بان (أفعال الأفراد وسلوكهم، وكذلك نظريات العلماء الأخلاقية، في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر).

لقد تبني كارل ماركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقة بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية. لقد ارتبط اسم هذه النظرية - نظرية العوامل الاقتصادية - بالمذهب الاشتراكي، حتى أطلق البعض على هذه النظرية ومن يتبناها اسم المدرسة الاشتراكية في مقابل النظرية أو المدرسة الرأسمالية. (عبد، 1989، ص 13)

ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة: إن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبه هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع

الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفرادها.

5- النواة المركزية للشخصية الإجرامية:

ترمي الدراسات العلمية في علم الإجرام حول الشخصية الإجرامية إلى تحقيق بعض المعايير التي تساعد على التنبؤ باحتمال عودة المجرمين إلى إجرامهم. بل هناك بعض الدراسات التي حاولت أن تحصر بعض المعايير والعوامل التي تساعد على تحديد مدى العودة إلى الإجرام بالنسبة للمجرمين وبالنسبة حتى لغير المجرمين أملاً في احتواء الجريمة. ودراسة الشخصية الإجرامية لا تخرج عن هذا الهدف بل تسعى إلى تشخيص الملامح والسمات التي إن توفرت كنا أمام شخص مجرم وبالتالي يجب على المجتمع أن يحتاط منه لتقديم المساعدة له وإخضاعه إلى سياسة علاجية تقويمية، (سوزيرلاند وكريسي، 1968، ص 168)

والعالم الفرنسي جان بينتيل J. PINATEL هو الذي حاول أن يلخص سمات الشخصية الإجرامية ويحصيها في بعض العوامل والمكونات لهذه الشخصية وأطلق عليها النواة المركزية للشخصية الإجرامية، إشارة إلى الحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر عند كل مجرم والذي يلتقي فيه المجرمون. وتجب الإشارة إلى بعض التحديدات المنهجية في هذه النظرية، وهي أن السمات الأساسية للشخصية الإجرامية عند "بينتيل" والتي يحصرها في الغطرسة أو الانحصار في الذات وسرعة الانسياق ونزعة التعدي وانعدام الاكتراث العاطفي، كلها مجتمعة تكون النواة المركزية لهذه الشخصية، وإن مواصفات وعوامل أخرى يمكن أن تضاف إليها بهدف تحديد أفضل للشخصية الإجرامية. (الشرقاوي، 1982، ص 364).

على أن هذه السمات الأساسية تتكون عند الشخص انطلاقاً من العقوبات التي تعترض طريق الجريمة. وتدفع إلى ارتكابها، ذلك أن العار الاجتماعي اللصيق بالمجرم هو الذي يطارده ويهدده باسم القانون في جسمه وحرته ومعتقداته عن طريق العقاب. كما أن الصعوبات التي يمكن أن تكتنف تنفيذ العقاب عليه وبشاعة الصورة التي يمت فيها هذا التنفيذ، كلها عقبات تجد تبريرها عند المجرم (سوزيرلاند وكريسي، 1968، ص 169). وهذا التبرير هو الذي يكشف عن شخصيته وكيف أن المجرم يقوم بجهد فكري للتخلص من هذه العقوبات ليرتكب جريمته. ويجب التنبيه كذلك إلى أن مكونات الشخصية الإجرامية لا يمكن اعتبارها ولا الأخذ بها إلا مجتمعة لأن كل عامل بمفرده وفي معزل عن العوامل الأخرى لا يعطي المدلول الصحيح ولا يعكس أهميته في شرح الشخصية الإجرامية.

وعلى هذا يجب الفهم بان النواة المركزية للشخصية الإجرامية هي بنية حركية وديناميكية. فالتداخل بين العوامل والتأثير المتبادل بينها هو الذي يعطي المعنى الحقيقي لفكرة النواة المركزية للشخصية الإجرامية، بحيث إذا اعتبرنا هذه العوامل منفردة، كل عامل على حدة، فإنها لا تكشف على أية خطورة لدى صاحبها، وإنما الخطورة الإجرامية التي تدل عليها إنما تأتي من كونها مجتمعة عند الشخص فتتفاعل فيما بينها وتشكل الشخصية الإجرامية بحكم هذا التفاعل والتأثير المتبادل بينها. ولذلك يجب اعتبار فكرة النواة المركزية للشخصية الإجرامية كنتيجة نتوصل إليها من تفاعل هذه المكونات لا مجرد معطى ساكن لا يتحرك (بولمان، 2008، ص 55). وإلى جانب هذه النواة، فإن العوامل والقوانين النفسية سوف لا تؤثر في الإقدام على الجريمة فحسب، وإنما ستؤثر على طرق تنفيذها انطلاقاً من البناء النفسي والمزاجي لكل مجرم وذلك لوجود عدة أصناف من المجرمين، فهناك المجرم العاطفي وهناك المجرم ذو المزاج الحاد... الخ.

5-1-1 السمات المكونة للنواة المركزية للشخصية الإجرامية:

5-1-1-1 الانحصار في الذات:

الانحصار في الذات هو نوع من الغطرسة أو الكبرياء الذي يجعل الشخص يعتد بآرائه ويعتقد في تفكيره الذي وان خالف تفكير المجتمع يبقى هو الصحيح. وبالتالي، فإن الجريمة كوسيلة للتعبير تكون في نظره أهون من طرق كثيرة اعتاد الناس على سلوكها. كما أن مفهوم الأمانة أو الاستقامة الذي يتعامل به الناس هو مجرد خرافة ونفاق في نظره. والمنحصر في ذاته يعتقد انه ضحية ظلم من طرف المجتمع الذي يعتدي على حقوقه وان الجريمة. كوسيلة لدفع هذا الظلم هو أسلوب تبرره العدالة.

والانحصار في الذات أو الثقة الزائدة في الحكم على الأشياء والتسليم بها لا يمكن أن يأتي كذلك من وضعية الفرد داخل المجتمع الذي يعتمد إلى إصدار كثير من النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة لدرجة أن المجتمعات العصرية أصبحت تعاني من ظاهرة التضخم التشريعي. فيصبح الفرد غير قادر على معرفة الأشياء المباحة من الأشياء المحظورة لكثرة النصوص والتحذيرات. ومن هنا فإن القاعدة التي تقول لا يعذر أحد بجهله للقانون أصبحت غير واقعية وأنها مجرد حيلة قانونية لدفع الناس إلى الاطلاع على القانون من اجل احترامه. ولذلك، فإن الفرد حينما يجد نفسه أمام تكس من القواعد القانونية يعتقد بل يجد أن كل شيء ممنوع فلا يستسيغ ذلك ويعتقد أن كل شيء مباح، فيجد نفسه أمام هذا الخلط ويعيش حالة فراغ قانوني يفقد فيه إلى معيار ينضبط فيه. ومن هنا يشعر بنفسه انه حرق فوق العادة، وانه سيد موقفه، وان نظرتة إلى الأمور هي الصائبة، وان المجتمع خاطئ في تصوره ويسلط عليه كثيرا من المظالم التي لا يمكن أن يدفعها إلا بوسائله الخاصة ولو كان ذلك بارتكاب الجريمة. (سوزيرلاند وكريسي، 1968، ص 170-174)

5-1-2 سرعة الانسياق:

تكون سرعة الانسياق أو سهولة الإقبال على الجريمة سمة للشخصية الإجرامية، ذلك أن وضعية الفرد في المجتمعات العصرية وما تمارسه عليه من ضغوط وتحيط به من قيود جعلته ينساق، بحكم هذه الظروف الضاغطة، إلى استعمال وسائل غير مشروعة في حياته. وسرعة الانسياق تتصف بدورها بغياب الرادع والقوات المانعة من الجريمة وبالتالي عدم التبصر للنتائج الناجمة عن السلوك الإجرامي. ولذلك فالإنسان يجد نفسه مشدودا بكثير من الانشغالات والالتزامات ومقدوفا به في خضم من القيود التي تنجم عن طبيعة العلاقات داخل المجتمع وما تفرضه من أتعاب وأثقال تنهك التفكير وتؤثر فيه بل وتفقده الجدية والالتزان.

ونتيجة لمعطيات العصر التي تتمثل في السرعة والضغط والآلية، فإن الإنسان لم يعد يفكر بتركيز حتى يتبصر ما يفعله أو يفكر فيه، بل أصبح يساير هذه الجوانب السطحية من الحياة وأصبحت حياته تتلون بهذه العوامل فأضحي ميالا إلى الفرار ومتأثرا بالبواعث والأغراض ومقيدا بالوسائل التي ستوصله بسهولة إلى الهدف. ومن هنا خلقت عند الإنسان الحاجة إلى التغيير والإقبال على الماديات والاهتمام بآفته الأشياء وتعويض ذلك بالنفقات المبالغ فيها. هذه الحاجيات التي فرضتها الحياة العصرية بما تحمله من تحولات سلبية في النظرة إلى الأشياء أصبحت بمثابة عوامل ومثيرات تدفع الإنسان إلى أن يستجيب إليها مضطربا و غير قادر، فتدفعه هذه المثيرات بدورها إلى الإهمال و الرعونة في تناول الأشياء و عدم إعطاء الوزن للمواقف فيخلق هذا كله ميلا إلى الاندماج في نوع من الفوضى و عدم الاكتراث مما يجعله سهل الانسياق ولا يبالي حتى ولو خالف القوانين .

وسرعة الانسياق، كحالة نفسية، يمكن تحديدها اعتماداً على كثير من المفاهيم في علم الإجرام والتي توفر لنا المعيار الذي يشير إلى وجود سرعة الانسياق عند الفرد، فمن جهة، يمكن تحديد سرعة الانسياق حينما يعاني الشخص من عدم الاستقرار النفسي. وخاصة الفتور أو الاضطراب العاطفي الذي يدفعه إلى أن يتأثر بمختلف المواقف التي تتطلب الحزم أو اليقظة، فلا يساعده عدم استقراره النفسي على ذلك فينساق إلى ارتكاب الجريمة بسهولة وبدون تبصر ولا مقاومة، ثم يأتي دور الضعف. الذي يفقد الشخص قوته الداخلية لمواجهة بها مختلف المواقف التي تتطلب منه قدراً معيناً من الانضباط والتكيف الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، هناك نوع من المجرمين الذين يعانون من عدم النظر النفسي وهو اضطراب مستمر يفقد صاحبه الصواب وإدراك المواقف وما تتطلبه من استجابة موفقة. (سوزيرلاند وكريسي، 1968، ص 177)

ومن جهة أخرى، فإن سرعة الانسياق لها مكونات يسهل بها معرفة الشخص الذي يعاني منها كغياب القوات المانعة من السقوط في الإجرام، وعدم وجود الصرامة اللازمة أمام المواقف، مما يجعل الشخص يتأثر بالظروف التي يوجد فيها دون أدنى مقاومة، فينساق بسهولة، ولا يستجيب للمثيرات بشكل يجعله متكيفاً مع المجتمع. ثم هناك سهولة الاقتناع التي تجعل الشخص متقلباً في مواقفه وغير مستقر، بل ويكتسب سهولة في الرجوع عن الغضب بحيث يفقد الصرامة والاستقرار والاتزان في مواجهة المواقف المختلفة. وأخيراً، فإن سرعة الانسياق سمة توجد عند جميع أصناف المجرمين، لا فرق في ذلك بين المجرمين الخطيرين أو المجرمين المبتدئين أو المجرمين المجنونين أو حتى المجرمين بالصدفة، لأن المجرم ينقصه التبصر والقدرة على تنظيم الوقت. ولهذا السبب

3-1-5- نزعة التعدي:

تثار عادة النقاشات الفلسفية حول معنى نزعة التعدي أو العدوانية عند الإنسان التي تنتج مختلف أنواع الجرائم المتسمة بالعنف، سواء كانت هذه الجرائم جرائم مادية كالضرب والجرح والقتل والتخريب، أو جرائم تعتمد على الدهاء والمكر ونزعة التعدي تتوفر حينما يتخطى صاحب الشخصية الإجرامية العقبة الأولى لارتكاب الجريمة وهو إلصاق العار الاجتماعي الذي يلحق به بوصفه مجرماً، فينتج عن ذلك إقرار غير حاسم للفكرة الإجرامية (يونس، 2006، ص 81)، وبعدها يدخل المجرم في صراع مع فكرة الجريمة. وبفعل أنانيته وغطرسته واعتداده المفرط بنفسه، فإن المجرم لا يعبأ بما يفرضه القانون من عقاب، فينساق بسرعة، ويحصل عنده الإقرار الحاسم للفكرة الإجرامية مما يجعله يعيش أزمة نفسية خطيرة لا تجد حلها إلا في الأقدام على ارتكاب الجريمة متخطياً في ذلك كل العقوبات التي يمكن أن تمنعه من الوصول إلى هدفه.

ونزعة التعدي تفقد صاحبها الحس الخلقي والإحساس بالذنب أو اللوم على ما يرتكب من جرائم. كما أنها تكشف عن شخصية أنانية تجعل صاحبها لا يتحكم في قوته ودوافعه التي ترمي إلى إشباع رغباته بأي ثمن ولو على حساب الآخرين. هذه العدوانية تزداد خطورتها وجسامتها الجرائم التي تنتج عنها إذا كان صاحب الشخصية الإجرامية مدمناً للخمر أو بعض المخدرات نظراً لأن هذه المنشطات من شأنها أن توقظ الغرائز الأساسية الكامنة في النفس وتزيل العوائق التي تمنعها من الظهور فتصبح نزعة التعدي عند متعاطي الخمر أو المخدر أكثر عنفاً وأكثر خطراً.

وسواء كان الدافع إلى ارتكاب الجريمة عوامل فيزيولوجية أو عوامل سيكولوجية أو اجتماعية، فإن صاحب الشخصية الإجرامية تكون لديه نزعة عدوانية تحجب عنه كل شعور بالأسف أو الرأفة أو ما يلقاه ضحاياه من عذاب أو آلام. كما أنه لا يهتم بالمسؤولية ولا يخشى العقاب، بل أن ضميره على حد تفسير فرويد لم ينم النمو الكافي الذي يجعله يحاسبه على ذنوبه وخطاياها التي يرتكبها ضد الآخرين. فتكوين شخصيته وتركيبها لا يسمح له

بان يقيم وزنا للشروط والاعتداءات التي يلحقها بغيره حينما يريد أن يعتدي على أشخاصهم أو على حقوقهم (خلايفية ، 2012، ص 171) .

4-1-5- انعدام الاكتراث العاطفي:

يعتبر غياب الإحساس بالآخرين عند المجرمين سمة أساسية للشخصية الإجرامية، ذلك أن المجرم الذي سوف يستحضر الآلام ويتحسس العذاب الذي سيلحقه بضحيته سوف يستشعرها ويمكنه أن تمنعه من إتمام مشروعه الإجرامي. ولذلك يرى العلماء أن انعدام الإحساس العاطفي لدى المجرم هو آخر حلقة من الإقرار الحاسم للفكرة الإجرامية وشرط نهائي للانتقال أو المرور إلى الجريمة.

وانعدام الاكتراث العاطفي يرجع إلى أسباب مختلفة، فيرجع تارة إلى نقص في التكوين فيتم باللدّة التي تحصل من تعذيب الغير وإنزال الآلام به. كما يمكن أن يرجع إلى غياب أو ضعف غريزة الاندماج التي تكشف على ما في الإنسان من حب الألفة والمعاشرة ومن ميل فطري إلى الاندماج في وسط المجتمع والعمل فيه . كما ذهب البعض إلى شرح انعدام الاكتراث العاطفي بنوع من العجز أو النقص في التربية على روح التكيف في المجتمع (يونس ، 2006، ص 82) . فعدم قدرة الشخص على الانضباط والتكيف مع الجماعة يجعل منه فردا منزويا لا يشعر بما يشعر به الآخرون ولا يتربى على معاني التأزر والتضامن التي تمده بأسباب التكيف الاجتماعي، بل أن انعدام الاكتراث العاطفي يأتي من أن الشخص تكون لديه قوات مانعة لأي شعور أو إحساس بالآخرين، أو على الأقل يعيش فتورا وعدم اهتمام عاطفي مما يجعله لا يفكر إلا في نفسه فيقع عنده تضخم للانا وتنكر للغير .

فانعدام الاكتراث العاطفي، كعلامة للشخصية الإجرامية، تجعل المجرم ذا شخصية أنانية جامحة ومندفعة، لا تقيم وزنا لمشاعر الناس أو لحقوقهم ولا تتأثر بالمدح أو الذنب أو لوم الناس. كما أن المجرم من هذا الصنف سوف لا يتبصر ما ينتظره من عقاب ولا ما يهدده من أخطار على المستوى الاجتماعي، وإنما يندفع لإشباع رغباته الجنسية أو المادية مثلا دون أن يتحكم أو يؤجل إشباعها، بحيث يكون عاجزا عن التمييز بين الخطأ والصواب ويقف دون إدراك عواقب عمله أو حتى يقيم وزنا لمشاعر ونوايا الآخرين. كما يمتاز بأنه صاحب شخصية أنانية مندفعة وثائرة لا تعرف الاستقرار الانفعالي ولا تراقب غضبها فتكون بهذا التركيب الشخصية المضادة للمجتمع والتي تتسم بأنها لا تستجيب انفعاليا بعد ارتكاب الجريمة، أي لا تشعر بنوع من الخجل والعار والذنب أو تحسب لعقاب القانون. بل نجد أن انعدام الاكتراث العاطفي يجعل صاحبه يقرر سلوكه العدواني ويرتكب الجرائم حتى بعد أن يتأكد له عدم نجاحها. ويرجع هذا إلى العجز الذي يعانيه في الاستفادة والتعلم من الخبرات التي يعيشها .

6-أساليب التكفل النفسي بالمجرمين:

تمثل أساليب التكفل النفسي الجانب التقني الذي يتبع مع المجرمين أثناء فترة إيداعهم بمؤسسات إعادة التربية وبعد الإفراج عنهم. وتشمل هذه الأساليب العلاج النفسي، والإرشاد النفسي والتوجيه التأهيلي المهني، وغيرها وفيما يلي توضيحا موجزا لها:

6-1-العلاج النفسي:

تتوافر بمؤسسات إعادة التربية مجموعة من الخدمات النفسية يقوم بها أخصائيو نفسانيون (إكلينيكيون) مؤهلون ومدربون على الأساليب العلمية الحديثة في علاج وتأهيل المساجين.

ويؤخذ العلاج النفسي صور متنوعة لكل منه ميدانه وأسلوبه الخاص، وما يناسبه من حالات، مع أنه يمكن استخدام أكثر من أسلوب في علاج حالة معينة. ومن الطرق الأكثر شيوعاً في علاج نزلاء السجون، العلاج النفسي التحليلي، والعلاج السلوكي، والعلاج العقلاني - الانفعالي، العلاج النفسي التدعيمي. (بولمان، 2008، ص 92)

يفيد العلاج النفسي في معرفة أمور عدة:

-معرفة الدوافع (الشعورية واللاشعورية) التي دفعت بالسجين إلى أن يرتكب الجريمة. معرفة ما إذا كان السجين يعاني من اضطرابات نفسية أو عقلية كانت المحرض على الجريمة أو ترتب عليها. معرفة مدى توافق السجين مع ذاته. التعرف على سمات شخصيته، وهل تصاحبه مثلاً اضطرابات معينة ومشادات هذه الاضطرابات وتأثيرها على سلوكه.. (عبد الخالق ورمضان، 2001، ص 201)

أما أهدافه فيمكن جمعها في الآتي:

×زيادة وعي الفرد (السجين) واستبصاره وفهمه.

×تقوية الأنا وتنميته.

×تغيير البناء المعرفي وأساليب التفكير الخاطئة.

×تعويد السجين على اعتماد النفس وتحمل المسؤولية.

×تنمية الكفاية الذاتية والقدرات الذاتية. (ربيع ويوسف وعبد الله، 2004، ص ص 115-122)

6-2- الإرشاد النفسي:

يستخدم المختص النفسي أكثر ما يستخدم مع الحالات ذات الاضطرابات الخفية في الشخصية. يلعب الإرشاد النفسي دوراً هاماً خلال مرحلة التكفل النفسي المبكر من ذلك أنه يساعد على إزالة التوترات النفسية والمشاعر السلبية التي يعانيها السجين بعد دخوله السجن، فمن خلال إقامة العلاقة الإرشادية الجيدة (التقبل، التقدير، التفهم الوجداني) يستطيع المرشد النفسي تهيئة السجين للبيئة الجديدة، وإزالة الكثير من مشكلاته وتوتراته.

وكما هو الحال في العلاج النفسي، ينصب الاهتمام في الإرشاد النفسي على شخصية السجين من خلال تدعيم الذات لإزالة المشاعر السلبية المرتبطة بوضعه الحالي، إلى جانب تعديل وتغيير استجابته وأفكاره واتجاهاته الخاطئة. ويستخدم الإرشاد النفسي أيضاً لتحديد المشاكل وإيجاد الحلول وتكوين القدرات الكافية لدى النزير لحل مشكلاته واتخاذ قراراته بنفسه فضلاً عن توعيته بأهمية صيانة صحته النفسية والجسدية.

ومن الطرائق الشائعة في الإرشاد النفسي، الإرشاد الديني وبمساعدة رجال الدين الذين لديهم خبرة في المعاملة العقابية بهدف تنمية القيم الدينية والأخلاقية لدى السجين وزيادة إدراكه ووعيه بشأن الأسباب التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة. فعن طريق الإرشاد الديني يتمكن السجين من تكوين بصيرة جيدة عن العوامل والأسباب الذاتية التي دفعت به إلى القيام بذلك السلوك الإجرامي، وكذا معرفة وإدراك العوامل الخارجية التي ساهمت في موقفه، ومن ثمة الشعور بالمسؤولية والواجب.

6-3- التوجيه التأهيلي المهني:

على أساس من دراسة الحالة وعمليات التقييم والتشخيص المختلفة يتم جمع بيانات متنوعة عن النزلاء مثل مؤهلاتهم، استعداداتهم، قدراتهم، ميولهم، اهتماماتهم، هواياتهم ... التي تفيد في وضع وبناء البرنامج التأهيلي

المهني لهم. وقبل توزيع النزلاء على مختلف البرامج التأهيلية تجرى عمليات توجيهية شتى لهم كالتوجه نحو نوع الدراسة (التعليم) المناسبة لخصائصهم، ثم التوجيه إلى نوع المهنة أو الحرفة التي سوف يتدربون عنها، وأخيرا توجيههم إلى العمل ومتابعتهم فيه.

وتهدف برامج التأهيل المهني لمؤسسات إعادة التربية إلى تكييف شخصية السجين لتأكيد عملية العلاج بدلا من تأكيد العقاب، ويعني ذلك استعمال التأهيل المهني كأداة للتكيف الاجتماعي والتربية، ولإعادة السجين إلى حياته العادية. ويمكن التكوين المهني السجناء، الذين ليس لهم مهنة أو حرفة، على ممارسة إحدى المهن أو الحرف التي اختاروها عند توجيههم.

يشمل التكوين المهني دروس نظرية وأخرى تطبيقية، يتم البعض منها داخل مؤسسة إعادة التربية والبعض الآخر بمراكز التكوين العادية، وفي الحالة الأخيرة تتكفل إدارة المؤسسة بحراسة ونقل المسجونين إلى مراكز التدريب. (أحسن، 2001، ص ص 92-95)

توفر مؤسسات إعادة التربية لنزلائها عدد من البرامج التدريبية في مهن الصيانة الصناعية، الكهرباء، التجارة، الحلاقة، التلحيم، الإعلام الآلي، وحرف فلاحية أخرى متنوعة.

يسعى التكوين المهني للمساجين إلى جعلهم أكثر اعتدادا بأنفسهم وأكثر اعتمادا على أنفسهم في كسب العيش الكريم، فضلا عن ذلك تحسين حراكهم الاجتماعي.

4-6- العمل:

ينظر للعمل داخل مؤسسات إعادة التربية على أنه يشمل قيمة تأهيلية غير مباشرة تؤدي إلى إحداث تغيرات عامة في العلاقات والجوانب الأخلاقية من شخصية السجين بعد الإفراج عنه.

كما أن للعمل قيمة اجتماعية من ذلك أنه يمكن النزول من تحسين وضعيته الاجتماعية (من شخص عادي عديم المهارة إلى الشخص ماهر)، ويمكنه من العيش الكريم بعد خروجه من المؤسسة. ومن شأن العمل أن يجعل النزول يعيد الاعتبار لذاته، والثقة في نفسه، وأن يعطي للعمل ذاته قيمة كبرى.

ونشير بأن معظم مؤسسات إعادة التربية، تضمن للسجين مقابلا ماديا نظير عمله، يمكن أن يصرف له جزءا منه أثناء تواجده بالمؤسسة ويصرف له الجزء الآخر بعد الإفراج عنه أو يرسل لأسرته بموافقته. (بولمان، 2008، ص ص 101-111)

وفي الجزائر عقدت مؤتمرات حول تسيير مؤسسات إعادة التربية انتهت بطرح مشروع إصلاح العدالة يتضمن العديد من الأفكار والتصورات، وحتى الحلول للوصول إلى مستوى مقبول من التكفل النفسي والاجتماعي والصحي والمهني للسجين.

7 خاتمة:

ما سبق نخلص إلى أن ظاهرة الجريمة لازمت حياة المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور، وكان على هذه المجتمعات أن تواجه مشكلة الجريمة، وذلك بتحديد ماهية السلوك الإجرامي ثم إيجاد بعض التفسيرات المتصلة بأسبابه ثم إيجاد بعض الطرق لمواجهته. وبعد تعرضنا إلى وجهات نظر كل من علماء القانون والنفس والاجتماع والشرعية لمفهوم الجريمة يمكن أن نستخلص أن السلوك الإجرامي أوسع نطاقاً من الأفعال المحدودة التي يعاقب عليها القانون إذ أن هناك بعض الأفعال لا تدخل في نطاق الجريمة حسب القانون، بحيث أن هناك بعض الانحرافات السلوكية التي يحرمها الدين والأخلاق والآداب العامة، يكون عقاب المجتمع عليها أشد وأقسى من عقاب القانون ومثال ذلك رد فعل المجتمع تجاه الخارجين عن الخلق الديني بشرب الخمر وتناول المخدرات أو الولادة غير الشرعية في المجتمعات الإسلامية.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الجريمة كمفهوم هي عبارة عن تلك الأنماط من السلوك التي يحرمها المجتمع ويعاقب مرتكبها عن طريق القانون أو الدين أو الأخلاق أو المعايير الاجتماعية أو غيرها من ضوابط السلوك الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. سوزيرلاند وكريسي. (1968). مبادئ علم الإجرام. ترجمة محمود السباعي وحسن صادق المرصفاوي. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
2. -سمير عبده. (1989). التحليل النفسي للجريمة. دمشق. دار الكتاب العربي.
3. -أنور محمد الشرقاوي. (1982). التعليم والشخصية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.
4. -جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان. (2001). الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
5. -أحسن طالب. (2001). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. بيروت لبنان. ط01. دار الطليعة للطباعة والنشر.
6. -محمد شحاتة ربيع وجمعة سيد يوسف ومعز سيد عبد الله. (2004). علم النفس الجنائي. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
7. -أبو سمرة محمد عبد الحسين. (2005). علم النفس الجنائي. عمان الأردن. دار الراية للنشر والتوزيع.
8. -غريب محمد سيد أحمد وسامية محمد جابر. (2005). علم اجتماع السلوك الانحرافي. الأزاريطة. دار المعرفة الجامعية.
9. -سمير يونس. (2006). ظاهرة العود إلى الانحراف دراسة للظروف الأسرية (دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجريمة والانحراف، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2005 / 2006.
10. -جابر نصر الدين. (2007). السلوك الأغراض والجريمة. جامعة منتوري قسنطينة. مخبر التطبيقات النفسية والتربوية.
11. -صالح بن سليمان بن عبد الله الشعير. (2008). الطلاق وأثره في الجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص السياسة الجنائية. الرياض. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
12. -نجيب بوالمان. (2008). الجريمة والمسألة السوسولوجية (دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2007/2008.
13. -أحمد، راغب ومحمد محمود (2010). الإحصاء وتحليل البيانات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. -أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري. (2011). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

15. -خضير خلايفية. (2012). التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين (دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي. جامعة منتوري قسنطينة. السنة الجامعية 2012/2011.
16. -لمرزي جميلة وحبّة وديعة (2014). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 07، جويلية.